

الشيء وسط الاثنين فلو قام الواحد حركه او عن يساره وقيل لا ولو توسط
الاثنين لا يكره ولو توسط الكركه ويصنف الرجال ثم القبايل ثم العشائر
المشركه بتوهم بقرام النساء والتدبير بين الرجال والنسب ان سئله لا يوضح
هو الصبي ما بينهم وبين النساء فوضعتنا حتى اوجزت امرأة او صبيته منها
رجلها او تعدت عليه فذكر ركض وصدورها معلقة مشركه تحريمه واذا اوجرت لملك
والجبهة بلا حائل ونويت ما معها فسدت صلوة الرض فسدت صلوة الرض فسدت
عشرة على ما قاله الاول كونها بالغة او صبيته مشركه وهي بنت تسع مطلقا
او ثمان او سبع اذا كانت عذرية وسئله فلو لم تكن كذلك لا تقيد ولا فرق بين
المحرم وغيره الثاني كونها تعقل الصلوة فان كانت لا تعقلها لا تقيد الثالث
ان يكون الحي ذاة قرر ركض عند محرجه واذا اركض معها شرط على اي يوسف
والايع ان يكون الصلوة مطلقه اي ذات ركوع وسجود فلا تقيد الحي ذاة في
صلوة الجنه ذاة وسجدة السجدة التي من كون الصلوة مشركه من حيث تحريمه
بان يتبع امرأة تحريمه على تحريمه الرض او يبيها تحريمها على تحريمه ثالث فلا تقيد
الحي ذاة فيها اذا صلوا صلوة واحدة منفردين او معتقدا احدهما بامام لم تقيد
الاخر التمسكون الصلوة مشركه من حيث الاداء بان يكون الرجلان
لها او كان لهما العلم فيما يؤدى بالتحقيق كما يقيد بين او تقيد كما لا يقيد بين
الاعام فلا تقيد الحي ذاة اذا كانا مسبوقين فالما الى قضاء ما سبقه التسبيح في
الحان حتى لو كان احدهما على دكان قد قامت والاخر على الارض لا تقيد ان كان
استخار الخيرة فلا تقيد بان كانا يصليان في جوف الكعبة كل منهما الى جوفه
الاخر لا تقيد الحي ذاة التمسكون عدم العلم بان بينهما حتى لو كان بينهما اسطوانة وكذا
لا تقيد والاذية تسع اشبا كالذي مثل العشرة بنوى الاعام اما التقيد
فان كان لم يتصل بالصلوة اقتدا بها به فلا تقيد اي ذاتها وقيل هي ذاة الامم
كالمرأة وهو صحيح ويشترط لصحة الاقتدا ان يكون الاعام والمعتدي معا

تلكا لكان بينهما ما شرط فان كان قصيرا دون القامة ذليله عرضة فمردا مدحا بين
المعتدين لا يمنع والا فان كان في باب او كوة يمكن الوصول الى الاعام منه وهو
مفتوح كذلك لا يمنع وان كان الباسكسودا او الكوة مغلقة لا يمكن التفرغ
منها او مشككة فان كان لا يشبه عليه حال الاعام برؤية او سمع لا يمنع على
اختيار الخلق في حال في المحيط وهو العتيق وان كان الى سطح اعلا من ما ذكره ان
كان عريضا طويلا وليس فيه ثقب منع وان لم يكن بينهما حائط ولكن بينهما اوتين
المعتدي او بين القفص الذي قفاصه فان كان اقواما يمكن في صفت ذم فيه
العجدة لا يمنع مطلقا وان كان قد ركعها ليقوم فيصعب فان كان في المسجد لا يمنع وان
كان خارج المسجد يمنع الا ان يقوم فيه ثلثه فانهم نصف يحصل به اتصال من وراء
جمن قراهم بالاقتداء بخلاف الواحد فلا يحصل به الاتصال بالاتفاق وكذا:
الاشان عندهما خلافا للبي يوصف فان الاثنين عندهما كالثاني في ذلك وفي حكم
انقضاء جمعة الاعام معها وفي حكمها ذاة النساء وقد قالوا ان المسجد اذا كان
كبير جدا كسجدة بيت المقدس المشتمل على المسجدين انقضاء في اتصال
من غير اتصال الصلوة لا يجوز ولو اتقى من سطح المسجد في الكلام في كماله
اتقى من وراء الجدار وكذا المسجد ولو اتقى على جداره ربيته متصلا بالمسجد
والا يفتي عليه حال الاعام جارا بخلاف ما لو قام على سطح حيث لا يجوز وان كان
لا يفتي عليه حال الاعام ولو وصل على دكان خارج المسجد انقضاء الصلوة
هنا والاولا ولو كان بين الاعام والمعتدي في الجامع او غيره نوفران كان
صغيرا لا يمنع وان كان كبير لا يمنع والصحيح ان الصلوة لا يمكن في غير الزورق
وان امك فموكب ومعدى العيد كالمسجد في الحكم **فصل فيما يتعلق بالمعتدي**
في الاعام وما لا يباح له الا خلاف في لزوم الغت بعد في الاركان الفعلية واما
الركن القولي وهو القراءة فلا يباح فيه عندنا بل يستعمل ويصعب سواء كان الاعام
يحرر بالقرأة او لا وعذبات في تلو من الغت بعد في الغت مطلقا الا اذا خاف